

الدورة العاشرة للاجتماع الوزاري
لمنتدى التعاون العربي الصيني
بجين - الصين: 30 مايو/أيار 2024



ج10/11-01/24(05)-29(غ13595)

كلمة

سعادة السفير هاني شميطي

الأمين العام لوزارة الخارجية والمغتربين - الجمهورية اللبنانية

في

الجلسة الثانية

للدورة العاشرة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون العربي الصيني

بيجين: 2024/5/30

كلمة سعادة الأمين العام لوزارة الخارجية والمغتربين السفير هاني الشميطلي
في الدورة العاشرة لاجتماع وزراء خارجية منتدى التعاون العربي - الصيني
في بيجينغ - جمهورية الصين الشعبية

السيد الرئيس،

معالي وزير خارجية الصين الصديقة،

معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية،

أصحاب المعالي والسعادة،

يَطيّبُ لي بدايةً أن أتقدّم بخالص الشكر من جمهورية الصين الشعبية الصديقة، رئيساً وحكومةً وشعباً، على حُسن الضيافة وحفاوة الاستقبال التي حُصِّ بها وفد لبنان، وهو ما ليس بالغريب عن كرم الحضارة الصينية العريقة والتقاليد والقيم التي تُزيّنها، هي التي ما بَخَلتْ في يومٍ عن إغناء مستوى التفاعل بين حضارات العالم من خلال إسهاماتها المتنوعة التي جاءت لتصبّ في خانة تحسين مستوى حياة الشعوب ورفاهيّتها وأمنها واستقرارها.

ويندرجُ اجتماعنا الوزاري العاشر لمنتدى التعاون العربي - الصيني اليوم ضمن هذا السياق التراكمي حيث ما انفكت العلاقات العربية - الصينية تشهدُ تطوُّراً نوعياً مطرداً، وهو تطوُّرٌ ضروريٌّ إذ تُمليه تجاذبات النظام العالمي وموازينته، ويُشكّل حاجةً ملحةً وأكيدةً تصبُّ بلا أدنى شكّ في مصلحة شعوب الدول العربية الشقيقة والشعب الصيني الصديق، فلكلِّ من الكتلتين الوازننتين ميزات تفاضلية من شأن تفعيل التقارب في ما بينها إحداث نقلة نوعية في مستوى الأداء وحضورِ أفعالٍ وأكثرَ وقعاً وتأثيراً على الساحة الدولية خدمةً للسلم والأمن الدوليين ولطموحات شعبيهما على دروب التنمية المُستدامة وطموحاتها، وتأتي المبادرات الواسعة النطاق والمتعددة الأفاق التي أطلقها فخامة رئيس جمهورية الصين الشعبية كمبادرة الحزام والطريق ومبادرة التنمية العالمية ومبادرة الحضارات العالمية، لتصبّ جميعها في هذا الاتجاه ولتُشكّل رافعةً لتعزيز الأمن والاستقرار والنمو والازدهار على أساس مفاهيم التنمية الشاملة بمقاربتها الأرحب، مع ما يتطلبه ذلك من وجوب نبذ العنف والحروب إنما حلّ النزاعات بالوسائل السلمية وإنهاء الاحتلالات ورفع الظلم وتحقيق العدالة وصون كرامة الشعوب واحترام هويّتها وتاريخها.

السيد الرئيس،

في هذا الإطار، وكؤننا نتحدّث عن الاحتلالات والظلم وحقّ الشعوب في الحياة الكريمة والعزيزة والأمنة على أرضها وفي ديارها التي ورثتها جيل بعد جيل عن أجدادها، فلا بُدّ لنا من تسليط الضوء المُسلط أصلاً على ما يواجهه في هذه اللحظات وعلى مدار الدقائق والثواني الشعب الفلسطيني الباسل، من حرب إبادة جماعية شعواء على يد آلة القتل الإسرائيلية الإرهابية، على يد كيان قتل الأطفال والنساء والمُسّنين والصحافيين والمُسعفين والأطباء وسواهم من المدنيين، نظام محو الأجيال والقضاء على حقّ كل طفلٍ ببناء غده ومستقبله، من خلال إلغاء حقّه في الوجود والحياة! لن نزيدكم معرفةً وإطلاعاً على ما ترتكبه تلك القاعدة العسكرية المُدججة بأحدث وسائل القتل من الأسلحة المحظورة دولياً، المُسمّاة دولة إسرائيل، المزروعة في قلب العالم العربي في فلسطين، فالمشهد واضح وبمتناول الجميع، تلك "القاعدة العسكرية الصهيونية" التي يديرها عتاة المتطرفين في علم الإجرام، والتي كان يحلو لرُعاتيها وداعميها أن يصفوها زوراً وتضليلاً بـ"الواحة الديمقراطية الوحيدة" في الشرق الأوسط والمُحاطة على حدّ وصفهم بديكتاتوريات قمعية وسلطوية لا تحترم حقوق الإنسان وتحرم شعوبها منها...

أيّ موثيق وشرائع وقوانين تلك التي تسمح لتلك الواحة الوديعة المزعومة بسحق جيلٍ كاملٍ من الأطفال العزّل في أحضان أمهاتهم؟! أين هي شرعة حقوق الإنسان بمختلف متفرعاتها، والتي يحركها البعض ضدّ دولة كالصين تحت ذرائع مختلفة وواهية؟! في الوقت الذي يبقي هؤلاء تلك الشرعة صماء وعمياء إزاء شطب شعب بأسره عن الوجود! أيكفي مصطلح ازدواجية المعايير لتوصيف ذاك الظلم غير المسبوق في التاريخ؟! أظنّه لم يعد يكفي حتى وبشهادة معشر الطلاب المتفوقين والمنتمضين في كبريات

الجامعات العالمية التي لطالما شكّلت بمناهجها ودراساتها ومراكز الأبحاث المتفرّعة منها الأرضية الفكرية والمطبخ العالمي لثقافة حقوق الإنسان المسيرة للرأي العام العالمي، فالحقيقة باتت جلية وناصرة وأن الأوان للسعي الحثيث لبلورة ثقافة عالمية مدركة ومسؤولة، تؤلّد من رحم الإبادة الجماعية المرتكبة بحقّ الشعب الفلسطيني، ثقافة عالمية تأبى الظلم وإزدواجية المعايير وحجب الحقوق والعدالة عن الشعوب وترفض انتهاك القوانين والمواثيق الدولية، رأي عام عالمي رصين يُدين الاحتلال العسكري دون أي مواربة ويُندّد بانتهاك سيادة الدول وشنّ الحروب الوحشية والمدمرة على مواطنيها الأمنين، فبهكذا نوع من الوعي والإدراك العالمي وبهكذا سلوكيات مسؤولة للدول المؤثرة في النظام الدولي تتحقق العدالة في كلّ بُور التوتّر والإجرام التي ما زالت الشعوب تُكابّد فيها من حالات الظلم التاريخي المُزمن، فتتحرّر عندها فلسطين وتقوم دولتها السيّدة والمستقلّة ويعود شعبها اللاجئ إلى دياره التي اقتلّع منها لينعم مع أخوته في الأراضي المُحتلة حاليًا بالأمن والأمان، وتتحرّر حينها الأراضي المُتبقية التي ما زالت تحتلّها إسرائيل في جنوب لبنان وترتدع ألتهها العسكرية المعتدية عن انتهاك السيادة اللبنانية برًّا وبحرًا وجوًّا، ويتوقّف قصف وقتل المدنيين والتهديد بإزالة لبنان عن الخريطة والعودة به إلى العصر الحجري...

السيد الرئيس،

إنّ توثيق عرى التعاون العربي - الصيني لا بدّ له أن يسهم في الترويج لثقافة العدالة تلك وفي ترسيخ نهجها، علّها تُترجم في أفعالٍ تُحصن أمن شعوبنا وتُحصل حقوقها المسلوبة وتفتح لها آفاق التقدم نحو غدٍ أفضل.

ضمن هذا السياق، وعلاوة على الفائدة الأكيدة في المُضي قدّمًا في اتّخاذ الخطوات اللازمة لإنجاز مضامين البرنامج التنفيذي الغني لمنتدى التعاون العربي - الصيني بكافة فصوله، فإننا نرى بأن جوهر الاستفادة المُمكنة من التفاعل العربي مع التجربة الصينية النموذجية، هي التي استطاعت أن تسلك مسارًا نهضويًا تراكميًا مكنها من الارتقاء إلى مصاف الدول المتقدمة، يكمن في مسألتين أساسيتين:

أولاً: تمكّن جمهورية الصين الشعبية الصديقة من وضع واعتماد نموذج تنموي متماسك ينسجم مع ثقافة وهوية شعبها المُتجدّرة بحيث لم يأتِ النموذج الذي اعتمده متنافيًا ومنظومة القيم الغنيّة المكوّنة لثقافة شعبها وذهنيته، وهو ما وفرّ للتجربة الصينية الرائدة عناصر النجاح لا بل التفوق على نماذج أخرى.

ثانيًا: انطواء التجربة الصينية الناجحة على حُسن الدمج والمزاوجة بين الحضور الفاعل لمؤسسات الدولة الناعمة والمخططة والرؤيوية والواضعة للسياسات العامة التنموية من جهة، وحيوية قطاع الأعمال المنتج والمبتكر والمبادر من جهة أخرى، ولعلّ العبرة الأسطع التي يُمكن استخلاصها في هذا المجال تكمن في ضرورة النهوض بالدور الحيوي لمؤسسات الدولة والمضي في ورشة إصلاحات هادفة للارتقاء بأدائها إلى المستويات العليا، كشرطٍ جوهري يُمهّد لسلوك درب النهضة التنموية بمفهومها الأوسع، خدمةً لشعوبنا وتحصينًا لمناعة مجتمعاتنا وحماية لهويتها وصونًا لسيادتها وعيشها الكريم الآمن، وتعزيزًا لفرص نجاحها وانفتاحها على التفاعل الحضاري مع الثقافات الأخرى في عالم متنوع، ومساهمة فاعلة منها في تكوين نظام عالمي متوازن ومتناغم تسود فيه قيم العدالة وتُصان فيه الحقوق ويُرفع فيه الظلم فيُنصّف المظلوم ويُدان ويُعاقب الظالم مهما علا شأنه.

نتطلّع من هذا المنظور إلى تفعيل التعاون العربي مع الصين الصديقة، الصين الواحدة، بوصفها حجر زاوية في مشروع إرساء نظامٍ دولي عادلٍ ومتوازن يسود في ظلّه الأمن والاستقرار والازدهار وتُصان معها حقوق الشعوب وكرامتها.

والله وليّ التوفيق،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.